

أثر السياسة النقدية لبنك الجزائر على السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة

2022-1992

The impact of the monetary policy of the Bank of Algeria on the banking soundness of Al Baraka Bank Algeria during the period 1992-2022

محمد إلفي¹ ، حمزة بلعالم²



m.ilifi@univ-dbk.com.dz، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)،¹



h.belghalem@univ-dbk.com.dz، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)،²

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:
<p>ملخص</p> <p>دحضت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هدف سياسة استهداف التضخم في ظل قاعدة تايلور، حيث تبلورت أهمية تناغم هدي الاستقرار النقدي والمالي، وبالتالي اثر السياسة النقدية في السلامة المصرفية عبر قناة تحمل المخاطرة.</p> <p>لذا نهدف إلى البحث في إمكانية سياسة بنك الجزائر في تحقيق هدي الاستقرار النقدي والسلامة المصرفية، وباستعمال نموذج ARDL توصلنا إلى أن الهدف الوسيطي والنهائي للسياسة النقدية في تناغم مع عنصر السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري للفترة 1992-2022، لذا نوصي بتبني معدلات الاستقرار المالي كبديل لسعر الفائدة.</p> <p>الكلمات المفتاحية: السلامة المصرفية، التدابير الاحترازية، السياسة النقدية، نموذج ARDL .</p> <p>تصنيفات JE : C21 ، C22 ، E52 ، E58</p>	<p>Abstract</p> <p>The global financial crisis 2008 refuted the objective of inflation targeting policy under the Taylor rule, Where the importance of harmonizing the goals of monetary and financial stability became crystallized, and therefore The impact of monetary policy on banking safety through the risk-taking channel .</p> <p>Therefore, we aim to investigate the possibility of the Bank of Algeria's policy in achieving the goals of monetary stability and banking safety, And using the ARDL model, We concluded that the intermediate and final goal of monetary policy is in harmony with the banking safety of Al Baraka Bank of Algeria for the period 1992-2022, Therefore, we recommend adopting financial stability rates as an alternative to the interest rate.</p> <p>Keywords: Banking safety; precautionary measures; monetary policy; ARDL model.</p> <p>JEL Classification Codes: C21, C22,,E52 ,E58.</p>

1. مقدمة

كشفت أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومختلف أثارها أن السياسات التنظيمية والرقابة الجزئية لا تكفي وحدها لسلامة وحداتها المصرفية، لذا تدعمت بمنظور آخر أكثر شمولية للسلامة التحوطية الكلية تستهدف تعزيز الاستقرار المالي، وبعبارة أخرى أن البنوك المركزية أدركت أهمية المزج بين هدي الاستقرار النقدي والمالي مع فرض قدر أكبر من الإشراف الاحترازي الكلي لضمان سلامة النظام المالي ككل.

سعت المصارف المركزية إلى إجراء تحديث مستمر لمنظومة القوانين والتشريعات الرقابية التي تحكم العمل المصرفي من خلال توفير أدوات للتقييم الدقيق للمؤسسة المصرفية ومراقبة وضعها المالي وتحديد مدى تعرضها للمخاطر، من أجل دعم عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الاحترازية الكلية والجزئية وتعزيز فرص التنسيق بين السياسات الاحترازية والنقدية، بما تحد إمكانية التعارض بينها، وتحقيق السلامة المصرفية في جميع الوحدات المصرفية، لأجل إستمرار المتعاملين معها.

إتجه المشرع الجزائري إبتداء من سنة 1990 إلى تبني حزمة من الإصلاحات المصرفية، أبرزها إعطاء أهمية بالغة للسياسة النقدية وتنوع العمل المصرفي بالسماح بإنشاء بنوك إسلامية، مع تدعيم القوانين المصرفية بنظرة لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحقيق السلامة المصرفية لوحدات الجهاز المصرفي الجزائري، تمقت أكثر بجعل هذا التوجه أوليات بناء السياسة النقدية بمزج هدي الاستقرار النقدي والمالي مع سنة 2010، ونظرا لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، ومع التوجه الجديد الذي يدمج السياسات الاحترازية الكلية مع السياسة النقدية يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي: هل يمكن تحقيق السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري ضمن أهداف السياسة النقدية الوسيطة والنهائية خلال الفترة 1992-2022.

الأسئلة الفرعية: بناء على السؤال الرئيسي المطروح يمكننا تقديم الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماذا نقصد بمفهوم السلامة المصرفية، وفيما تتمثل مظاهرها؟؛

- ماذا نقصد بالسياسة النقدية وفيما تتمثل أهميتها؟؛

- هل يدعم استقرار الأسعار في الجزائر على تحقيق السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري؟

- كيف تساهم الإدارة في تعزيز السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري؟

الفرضيات: ينبغي للإجابة على مضمون السؤال الرئيسي صياغة الفرضية التالية:

- يساهم استهداف الكتلة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية في تعزيز مستويات السلامة المصرفية في بنك البركة الجزائري؟

- يساهم استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية في تعزيز مستويات السلامة المصرفية في بنك البركة الجزائري؟

- تساهم الإدارة الجيدة لبنك البركة الجزائري في تعزيز السلامة المصرفية ؛

أهمية البحث: يستمد أهمية هذا البحث من سعي السلطات الإشرافية إلى تبني معايير وإستراتيجيات فعالة لتحقيق مستويات السلامة المصرفية، خاصة في ظل تنوع المخاطر التي تعرفها الساحة المصرفية.

- هدف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى معرفة الإطار النظري للسلامة المصرفية وأهم العوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على مستويات السلامة المصرفية، وذلك استنادا إلى بناء نموذج قياسي يوضح لنا طبيعة نوعية العلاقة بين هذين المتغيرين.

حدود البحث: انطلاقا من السؤال المطروح أعلاه والفرضيات المطروحة في هذا البحث يتحدد الإطار الزمني والمكاني في الفترة الممتدة من سنة 1992-2022 التي تغطي تقريبا فترة بداية مزلة بنك البركة الجزائري نشاطه في السوق المصرفي الجزائري.

المنهج المتبع: تعين علينا تحليل مضمون هذا البحث لغرض الإجابة على الفرضيات المصاغة أعلاه إتباع المنهج الاستنباطي لتحليل وتفسير متغيرات الدراسة، والمنهج الاستقرائي عن طريق استعمال أدوات الاقتصاد القياسي لتحديد طبيعة نوعية العلاقة بين متغيرات الدراسة المدرجة في النموذج.

أقسام البحث: لمعالجة مضمون هذا البحث، تم تقسيمه إلى جانبين أحدهما نظري، يشمل كل من المفاهيم المتعلقة بالسلامة المصرفية، أما الجانب تطبيقي فتناولنا فيه المنهجية المتبعة في بناء النموذج القياسي، بالإضافة إلى تحليل النتائج .

2. السلامة المصرفية للمصارف الإسلامية في إطار السياسة النقدية

تسعى السلطات الإشرافية إلى البحث عن الوسائل والآليات التي تمكنها من تحقيق وتعزيز مستويات السلامة المصرفية خاصة في التطورات والتغيرات التي تعرفها البيئة المصرفية المعاصر من مخاطر متنوعة، أثر بشكل سلبي على أداء البنوك وسلامتها، لذا تعتبر أدوات السياسة النقدية من بين الآليات التي تلجأ إليها السلطات الإشرافية لتحقيق عنصر السلامة المصرفية.

1.2 الإطار النظري للسلامة المصرفية

أصبح تحقيق عنصر السلامة المصرفية خاصة في ظل تنوع المخاطر من أهم العناصر التي يجب على المصارف مراعاته عند قيامها بالعمليات المصرفية.

1.1.2 مفهوم السلامة المصرفية

يقصد بالسلامة المصرفية تقليص وتخفيض تبني المخاطرة في النشاط المصرفي،(عمران، 2015، صفحة 471) ، لذا يصف المصرف ذو مؤشرات مالية صلبة قوي والعمل بكفاءة، ضمن بيئة اقتصادية سليمة وقواعد تنظيمية وإشراف مصرفي حصين تمكنها من تجنب المخاطر والأزمات (جمانة، 2011، صفحة 03) ، وتتحقق من منظور لجنة بازل للرقابة المصرفية بامتصاص الخسائر غير المتوقع في جانب الأصول ضمن بند رأس المال الأساسي والتكميلي، حيث تعبر السلامة المصرفية حسبها بكفاية رأس المال، أو بتعبير آخر أن يكون المصرف في حالة سلامة إذا كان يمتلك مقومات الاستقرار ، وبالأخص كفاية رأس مال المصرف للتصدي من المخاطر غير المتوقعة، بالإضافة إلى كفاءة نظامها الرقابي في تسير شؤونها، من أجل مواجهه المخاطر الناتجة عن التطورات التي عرفتتها الساحة المصرفية الحديثة (النوي، 2013، صفحة 60)، أما من منظور نموذج كاملز تحقق السلامة المصرفية بتوفير كل من مؤشرات الصلابة المصرفية والمتمثلة في كل من

(بلغالم، 2019، صفحة 32): تحقيق نسب كفاية رأس المال، الالتزام بنسب السيولة المصرفية سواء على المدى الطويل أو القصير، التركيز على جودة الأصول؛ التركيز على الكفاءة إدارة.

وبرغم من تعدد أوجه الاختلاف في تحديد السلامة المصرفية إلا أنها لا تخرج عن هذا الإطار، والمتمثل في تمكن المصرف على سداد التزاماتها سواء على المدى القصير أو الطويل، بالإضافة إلى مدى قدرته على الاستمرارية في التصدي للمخاطر المصرفية والأزمات التي تواجهه، ومن خلال ما سبق يمكن التعبير عن السلامة المصرفية بمدى تمكن رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف أثناء قيامه بالعمليات المصرفية، ويمكن التعبير عن السلامة المصرفية رياضيا بالصيغة التالية (بهيبة مصباح، 2008، صفحة 58):

$$\text{السلامة المصرفية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2.1.2 مظاهر السلامة المصرفية

يمكن تقسيم مظاهر السلامة المصرفية إلى نوعين:

أ- **المظاهر الداخلية:** تتمثل المظاهر الداخلية للسلامة المصرفية في النقاط التالية (بلغالم، 2019، صفحة 41):

- استقرار مؤشرات الصلابة المصرفية، والمتمثلة في كل من نسب السيولة وكفاية رأس المال؛
- تحقيق التوازن المالي للمصارف؛
- تزايد نسب الأرباح التشغيلية الناجمة عن استثمار المصرف لموارده؛
- قلة حجم الخسائر التي تتعرض لها المصارف أثناء قيامها بالعمليات المصرفية، وذلك نتيجة تركيز وحرص الموظفين على أداء مهامهم بالعمل المصرفي، خاصة في ظل النتائج الصافية التي يحققها المصرف والتي تنعكس عليهم بالإيجاب في تحسين رواتبهم؛
- قلة النزاعات الموجود بين الأطراف العاملة في المصرف، خاصة فيما يتعلق الأمر بتغليب المصالح الخاصة بالنسبة للمساهمين الذين يمتلكون الحصة الأكبر في ملكية رأس المال المصرف؛

ب- المظاهر الخارجية: تتمثل المظاهر الخارجية في: (إلفي، 2014، الصفحات 84-85):

- تمكن المصرف من سداد التزاماته في وقتها لأصحابها دون ممانعة؛
- الالتزام بشكل دوري في نشر القوائم المالية للمتعاملين؛
- زيادة حجم الودائع المودع من طرف الجمهور اتجاه المصرف، وذلك نتيجة لزيادة ثقة المتعاملين بهذا المصرف؛
- ارتفاع القيمة السوقية للأصول المالية للمصرف في سوق الأوراق المالية؛
- قلة سحب المفاجئ للودائع من طرف المودعين؛
- تمكن المصرف من مواكبة المنافسة الحادة بين المصارف؛
- زيادة النتائج الصافية المحققة للمصرف، نتيجة لاستغلاله الأمثل لأصوله.

3.1.2 العوامل المؤثرة على درجة السلامة المصرفية

تتأثر تحقيق مستويات السلامة المصرفية بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تحيط بالعمل المصرفي، ويمكن إيجازها فيما يلي (بلغالم، 2019، الصفحات 33-35) :

أ-العوامل الداخلية : تشمل هذه العوامل جميع المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية للمصرف، ويمكن إيجاز هذه العوامل في:

-تدني مستوى الإدارة الداخلية للمصرف: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تؤثر على مستويات السلامة المصرفية بالسلب، لأن غياب الإدارة الكفاء للمصرف ينجر عنه ظهور مخاطر مصرفية، من شأنها التأثير على سلامة المصرفية؛

-السيولة المصرفية: إن المحافظة على نسب السيولة المصرفية في المصرف، تعد بمثابة الخط الدفاعي الثاني في تمكين المصرف من مواجهة المخاطر المصرفية، وخاصة مخاطر السيولة، وهذا ما يعزز السلامة المصرفية؛

-الربحية المصرفية: يتطلب تعزيز مستويات السلامة المصرفية التركيز على تحقيق مؤشرات الصلابة المصرفية، وتوفير الأساليب الرقابة للتقليل من المخاطر المصرفية، وهذا ما يؤدي إلى تفضيل عنصر السيولة على الربحية،

في بعض المرات إلا أنه لا يمكن تجاهل هذا الأخير (عنصر الربحية) باعتباره عامل مهم في تعزيز استمرارية العمل المصرفي في ممارسة نشاطه، وتكمن أهمية هذا العامل في تعزيز مستويات السلامة المصرفية لكونه يعتبر عامل مهم في تحقيق استمرارية نشاط العمل مصرفي، تعزيز رأس المال والاحتياطيات المصرف، وهذا ما يمكن المصارف من قدرتها على التصدي للخسائر غير المتوقعة لمزاولة نشاطها المصرفي. (جمانة، 2011، صفحة 21)

- جودة الأصول: يساهم توفير الأصول الجيدة في المحفظة الاستثمارية للمصارف من التقليل من المخاطر غير النظامية، وتعزيز العوائد المصرفية، وهذا ما يعزز تحقيق السلامة المصرفية، وعليه فإن المصارف التي لا تأخذ بعين الاعتبار جودة الأصول في تكوين محفظتها الاستثمارية ستلقى مشكلة توفير السيولة، في الأوقات الصعبة لتسوية التزاماتها، وبالتالي التأثير على مستويات السلامة المصرفية؛

- كفاية رأس المال: ركز أغلبية الباحثين في مجال الإدارة المصرفية على هذا العامل باعتباره عنصرا هاما في تعزيز مستويات السلامة المصرفية، باعتبارها عنصر مها يساعد المصارف من التحوط من المخاطر المصرفية؛
ب-العوامل الخارجية: تتمثل هذه العوامل في المتغيرات الخارجية التي تحيط بالعمل المصرفي ويمكن إيجاز هذه العوامل في (بلغام، 2019، الصفحات 37-38):

-استقرار الاقتصاد الكلي: يعتبر توفير استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من أهم العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز مستويات السلامة المصرفية، وذلك لأن تحقيق تأسيس نظام مصرفي مستقر يرتبط بمدى فعالية السياسات الاقتصادية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي (جمانة، 2011، صفحة 15).

-الإصلاحات الاقتصادية و المالية غير المناسبة: يعد هذا العامل من بين العوامل التي تؤثر سلبا على مستويات السلامة المصرفية، فالإسراع مثلا في تخفيض من الأساليب الرقابية على المصارف في إطار تبني إستراتيجية سياسة التحرير المالي نتج عنه عدة مشاكل، انعكس ذلك بصورة سلبية على أداء المصارف، وبالتالي على مستويات السلامة المصرفية؛

- الأسباب التشريعية: يساهم توفير البيئة التشريعية الفعالة في التنظيم الجيد لعمل المصارف، في تعزيز مستويات السلامة المصرفية، والعكس في حالة في حالة عدم توفر البيئة التشريعية الفعالة في مراقبة الأنشطة المصرفية ينجر عنه عدة مشاكل منها مخالفة بعض المصارف في احترام النسب الاحترازية، وهذا ما يؤثر سلبا على مستويات السلامة المصرفية.

2.2 الإطار النظري للسياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية بأدواتها المباشرة وغير المباشرة إلى إستهداف معدلات التضخم في الاقتصاد، وذلك بهدف توفير بيئة اقتصادية مستقرة، تساعد المؤسسات الاقتصادية والمالية على أداء نشاطها بشكل جيد.

1.2.2 تعريف السياسة النقدية

يقصد بها بصفة عامة على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها السلطة السلطات الإشرافية في التحكم في المعروض، بما يحقق الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي، وبعبارة أخرى يمكن القول أن السياسة النقدية هي كل ما تقوم به السلطات الإشرافية من سياسات وإجراءات تسعى من خلالها إلى استهداف معدلات التضخم (حسين، 2021، صفحة 4).

2.2.2 أدوات السياسة النقدية

تسعى السلطة الإشرافية لأي بلد مهما كان تطور حجم نشاطها الاقتصادي، إلى التحكم في المعروض النقدي في الاقتصاد، وفي خضم ذلك تستخدم مجموعة من الأدوات لتحقيق ذلك، من أجل توفير بيئة اقتصادية مستقرة.

أ- الأدوات المباشرة: تهدف هذه الأدوات على توجيه استخدامات الائتمان الممنوح للاقتصاد، وليس على حجمه الكلي، وتتمثل الأدوات الكمية في كل من (حاجي، 2016، الصفحات 85-87):

- سياسة تأطير القرض: وتسمى أيضا هذه السياسة بتخصيص الائتمان الموجه للاقتصاد، ويتمثل مضمون هذه السياسة في قيام البنك المركزي بأمر البنوك التجارية بمنح مزايا تفضيلية من حيث مبلغ القروض والمدة،

للقطاعات الاقتصادية التي تراها الدولة مهمة في الاقتصاد، واستخدمت هذه السياسة لأول مرة من بنك إنجلترا؛

-السياسة الانتقائية للقروض: أما في هذه السياسة فيتم منح القروض من قبل المؤسسات البنكية، استنادا إلى معيارين الربحية ودرجة المخاطرة.

-الاقناع الأدبي: وفقا لهذه السياسة يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية العامة في الاقتصاد خطايا، دون اللجوء الى اصدار مراسيم وتعليمات بانتهاج سياسة معينة يراها مناسبة، وتتوقف هذه السياسة على عاملين هما : قدرة البنك المركزي في التأثير على إقناع ، ومدى استجابة البنوك التجارية لهذه الخطابات.

ب- الأدوات غير المباشرة: وتسمى أيضا من قبل الباحثين في مجال الإدارة المصرفية بالأدوات الكمية على حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد، وعليه يمكن حصر هذه الأدوات فيما يلي:

- سياسة إعادة الخصم: يقصد به الثمن أو العائد الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير قيامه بإعادة خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له البنوك التجارية، والهدف من هذه السياسة هو التأثير على حجم القروض المتداول في الإقتصاد، التي تؤثر على القاعدة النقدية المقترضة (بوشنب، 2010، صفحة 86)؛

- سياسة السوق المفتوحة: تعد هذه السياسة من أهم السياسات المستخدمة في الدول المتقدمة، ويقصد بهذه السياسة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية في السوق النقدي (بوحسون، 2021، صفحة 13)؛

- معدل الإحتياطي القانوني: تستعين السلطات الإشرافية بهذا النوع من الأدوات للتحكم في المعروض النقدي في الإقتصادي، ويقصد به القيمة التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها في شكل سيولة في حسابات بنك المركزي، لا يأخذ عليه أي فائدة (حاجي، 2016، صفحة 83).

3.2 المراجعة الأدبية

أبرزت قاعدة تايلور أن بنك المركزي ضمن سياسته النقدية يمكنه ضبط معدل الفائدة، حيث ينتج عن ذلك رد فعل مزدوجة على مستوى الأسعار والإنتاج (يوسفي و بن بوزيان، 2018، صفحة 83)، إذ كان الإجماع السائد أن البنوك المركزية ينبغي لها تعديل سعر فائدة إستجابة للتضخم والإنتاج (Martin & Lorenzo, 2020, p. 1)، بمعنى أن هدف السياسة النقدية هو تحقيق الإستقرار النقدي لاسيما في الأجل الطويل، إلى جانب ذلك عولجت السلامة المالية عن طريق التنظيم رأس مال المصرف لأنها قضية إحترازية جزئية لا علاقة لها بالسياسة النقدي (Abbate & Dominik, 2023, p. 1)، إلا أنه بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أصبح الاستقرار النقدي يعد شرط أساسيا لتحقيق السلامة والاستقرار المالي، كما أن أسعار الفائدة المستخدمة من قبل البنك المركزي لاستهداف التضخم تساعد في إستقرار وحدات الجهاز المصرفي، لذا يمكن القول أن هذا الأخير بات يعد هدفا مهما للسياسة النقدية (Elsayed, Naifar, & Nasreen, 2023, p. 397).

تؤثر السياسة النقدية على السلامة والاستقرار المالي من خلال قناة تحمل المخاطرة، لأن التغيرات في النظام المالي والمصرفي وتزايد أهمية التنظيم التحوطي ساهم في تعاضم قناة تحمل المخاطرة (Claudio & Haibin, 2012, p. 236)، من هذا التصور يؤدي التوسع النقدي وصدمة الإنتاجية الموجبة إلى زيادة الرفع المالي وزيادة المخاطرة المصرفية، لعل ما يبرز ذلك ما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ لوحظ أن استخدام الرفع المالي بتكلفة منخفضة ساعد البنوك على تحمل المزيد من المخاطر (Ignazio & Ester, 2013, pp. 311-312)، إذ يسمح إنتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية بخفض سعر الفائدة بتقليل النفور للمخاطرة لدى المصارف نتيجة إنخفاض دخل محفظتها الإستثمارية، يدفعها إلى الإفراط في منح الائتمان خاصة للمشاريع ذي الملاءة المنخفضة والمخاطرة المرتفعة في المدى القصير، لتحقيق هذا تعمل البنوك على زيادة الطلب على الأصول مما يؤدي إلى زيادة أسعارها، وبالتالي توسيع ميزانيتها العمومية وزيادة الاستدانة (الرفع المالي)، فينجم عنه ظهور قناة تحمل المخاطرة في السياسة النقدية (Abbate &

(Dominik, 2023, p. 2)، (BonOm & Soares, 2018, p. 1510) لعل ما يبرر ذلك هو الدافع للحصول عوائد مالية على رأس المال (Elsayed, Naifar, & Nasreen, 2023, p. 397) خاصة في فترات الرواج الاقتصادية، هذا الإتجاه سيعمل على تراكم الديون المتعثرة لديها وتقويض عنصر السلامة المالية والعكس صحيح (Claudio, Gabriel, & José Américo, 2016, p. 178) ، وهناك طريقتين يمكن أن تؤثر بهما السياسة النقدية على السلامة المالية عبر قناة تحمل المخاطر في ظل أسعار الفائدة المنخفضة وإقدام البنوك على تحمل المزيد من المخاطرة هما (Claudio, Gabriel, & José Américo, 2016, p. 178):

- تأثير أسعار الفائدة المنخفضة على تحديد حجم المخاطرة والقدرة على التسديد لطالبي الائتمان ومن ثم التأثير على كيفية قياس المصارف للمخاطر؛

- تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة إلى إنخفاض العائد على أنواع مختلفة من الإستثمارات بما فيها الأوراق الحكومية الخالية من المخاطرة، الأمر الذي يشجع البنوك للإستثمار في الأصول الخطرة (لأسباب سلوكية، تعاقدية ومؤسسية) للحصول على عوائد مرتفعة مستقبلا مقابل تحمل مخاطرة عالية (Yiping, Xiang, & Wang, 2021, p. 1)

يوجد - إلى جانب ما تقدم- العديد من الأدلة التجريبية التي تؤكد العلاقة بين قناة الإقراض وقناة تحمل المخاطرة، حيث تتفاعل البنوك مع السياسة النقدية (لوحظ أيضا أن البنوك المملوكة للدولة تستجيب أكثر لتغيرات من البنوك الخاصة (Benjamin M, Marcela, & Daniel O, 2013, p. 433) عن طريق تغيير مخصصات الديون المشكوك على محافظ القروض، ففي بيئة إقتصادية تخضع لسياسة نقدية توسعية (غير متشددة)، تتوسع البنوك في منح الإئتمان ما يعزز الطبيعة المسايرة للدورة الاقتصادية للنظام المصرفي، لتحتمل المصارف المزيد من المخاطرة مما يقلل من الخسائر المتوقعة وحجم المخصصات (Caldas Montes & Tavares Pe, 2014, pp. 82-94) ، ذلك ينعكس سلبا على نسبة كفاية رأس المال لأنها تؤثر على

رأس المال المصرف بدرجة أكبر من التأثير على الأصول المرجحة بالمخاطر وكنتيجة تدهور السلامة المالية (Claudio, Gabriel, & José Américo, 2016, pp. 178-179) خاصة وأن ضوابط كفاية رأس المال في السياسة الإحترازية الكلية تعمل بشكل تكميلي على تخفيف توسع البنوك في الإئتمان والمخاطرة (Fabiani, López Piñeros, & José, 2022, pp. 1-32)، وعليه يمكن أن تصبح أدوات الاستقرار المالي مثل تحقيق متطلبات رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بديلا فعالا لسعر الفائدة في التأثير على حجم الإئتمان لدى المصارف (Cecchetti & Kohler, 2014, pp. 205-231).

3. تقدير العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والسلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري

لمعرفة طبيعة نوعية العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والسلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (1992-2022)، يتطلب منا بناء نموذج قياسي، ولأجل بناء هذا النموذج نتبع مايلي:

1.3 متغيرات الدراسة والنموذج المستخدم

تتمثل متغيرات الدراسة المستخدمة في تبيان أثر مؤشرات السياسة النقدية على السلامة المصرفية، فيما يلي:

الجدول 1: نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

الرمز	المؤشر	فئة المؤشر	البيان
المتغير التابع			
y	الأموال الخاصة القاعدية إجمالي الأصول الخطرة	السلامة المصرفية	يقصد به مدى تمكن المصرف من مواجهة المخاطر التي يتعرض لها أثناء قيامه بالنشاطات اليومية؛
المتغيرات المستقلة			
x₁	الكتلة النقدية إجمالي الناتج المحلي	الهدف الوسيطى للسياسة النقدية	يتأثر هذا الهدف مباشرة بالسياسة النقدية المتبعة، حيث أن إتباع السياسة النقدية الانكماشية، تؤدي إلى تخفيض هذا المؤشر،
x₂	التغير السنوي في مستوى العام للأسعار	الهدف النهائي للسياسة النقدية	يعني قدرة البنك الجزائري والمؤسسات المصرفية في تجسيد السياسة النقدية

<p>إن ارتفاع مؤشرات الربحية يدل على وجود كفاءة إدارة المصرف في استثمار الأمثل للأصوله من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق مصالح المساهمين في المصرف، وبالتالي كلما ارتفع هذا المؤشر زادت مستويات السلامة المصرفية.</p>	<p>الإدارة المصرفية</p>	<p>النتيجة الصافية إجمالي الأصول</p>	<p>X₃</p>
---	-------------------------	--	----------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد

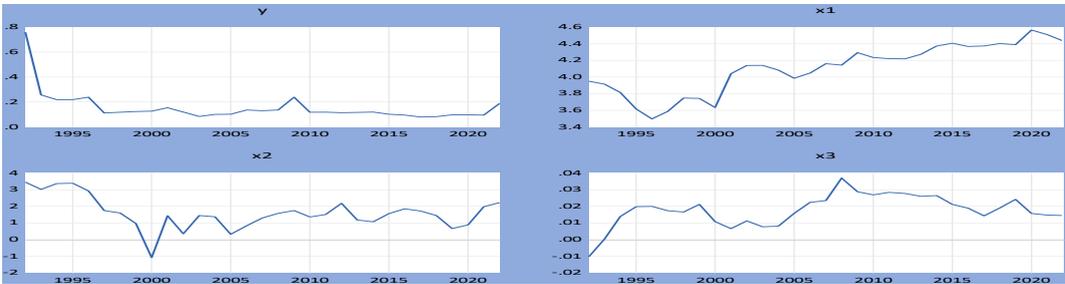
2.3 تقدير النموذج

تتركز مجمل مشاكل تقدير النماذج القياسية حسب طريقة المربعات الصغرى في التقدير الزائف، لأن وجود هذا المشكل يؤدي بالضرورة إلى الوصول إلى نتائج خاطئة في التقدير، ولتقدير النموذج الأمثل لدراستنا نتبع الخطوات التالية:

1.2.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من أهم الطرق التي يجب المرور بها في بناء النموذج القياسي، لأنها تكشف لنا مشكلة التقدير الزائف باستخدام اختباري ADF و PP، لكن قبل الاستعانة بهذين الاختبارين سنقوم بالتمثيل البياني للسلاسل، وذلك لمعرفة تطورها عبر الزمن .

الشكل 1: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن تطور السلاسل الزمنية لا يأخذ نسق مستقر عبر الزمن، لهذا نستعين باختبارين ADF و PP للتأكد من عدم سكون السلاسل الزمنية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

عند المستوى										
اختبار PP					اختبار ADF					السلاسل الزمنية
بدونها	وجود الثابت فقط		مع وجود الثابت والاتجاه العام		بدونها	وجود الثابت فقط		مع وجود الثابت والاتجاه العام		
$\lambda=0$	$\lambda=0$	$c=0$	$\lambda=0$	$b=0$	$\lambda=0$	$=0\lambda$	$c=0^*$	$\lambda=0^*$	$b=0^*$	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.117	0.000	0.000	0.000	0.000	0.117	y
0.883	0.799	0.386	0.118	0.004	0.861	0.796	0.386	0.105	0.004	x_1
0.082	0.040	0.020	0.203	0.975	0.153	0.04	0.020	0.173	0.356	x_2
0.336	0.015	0.001	0.147	0.737	0.394	0.012	0.001	0.173	0.737	x_3
بعد إجراء الفرق الأول										
0.000	0.000	0.471	0.003	0.776	0.000	0.000	0.471	0.089	0.231	x_1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال مخرجات الجدول أعلاه وبالاعتماد على منهجية ديكي فولر وفليس بيرو للتأكد من جذر

الوحدة في السلاسل الزمنية فإنه يمكن تلخيص استقرارية السلاسل الزمنية كما يلي:

- سلسلة السلامة المصرفية (Y) مستقرة عند المستوى مع وجود الثابت، وعليه نكتب: $Y \rightarrow I(0)$ ؛
- سلسلة السيولة المصرفية (X_1) مستقرة عند الفرق الأول مع عدم وجود الثابت، و عليه نكتب: $X_1 \rightarrow I(1)$
- سلسلة معدل التضخم (X_2) مستقرة عند المستوى مع وجود الثابت، وعليه نكتب: $X_2 \rightarrow I(0)$ ؛
- سلسلة الربحية المصرفية (X_3) مستقرة عند المستوى مع وجود الثابت، وعليه نكتب: $X_3 \rightarrow I(0)$.

2.2.3 اختبار التكامل المشترك

نلاحظ إستنادا إلى ما تقدم أن السلاسل الزمنية المقدر في النموذج لا تستقر من نفس الدرجة،

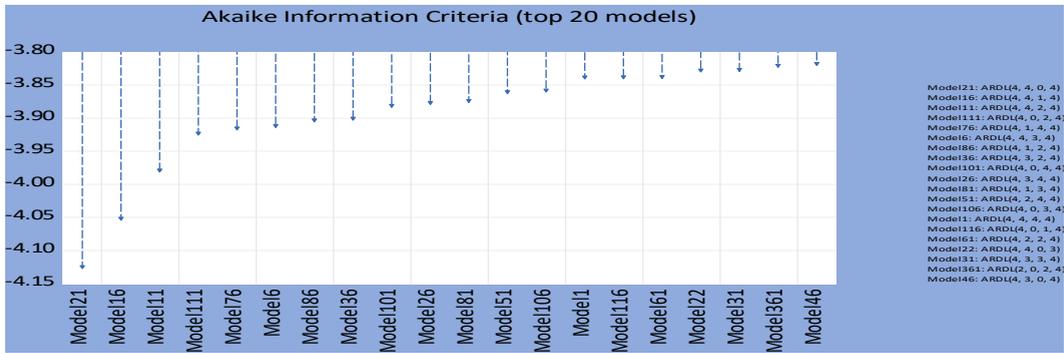
ولهذا لا يمكن اختبار وجود علاقة التكامل المشترك باستخدام إختبار جوهانسون، لذا نستعين بالتقنية التي

طورها Pesaran and Shin(1995,1998) و Pesaran et al (1996, 2001)، وبما أن السلاسل الزمنية

المستخدمة في تقدر النموذج تحقق الشرط الأساسي لهذه التقنية فإنه يمكن تتبع التسلسل المنهجي لهذه الطريقة للتأكد من وجود تزامن للسلاسل الزمنية على المدى البعيد، وتتمثل خطوات هذه التقنية كالتالي: (عشيط و مكيد، 2017، الصفحات 251-252):

-تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في النموذج غير المقيد UECM، ضمن أقل قيمة لمعياري Schwarz، Akaike، ويتم الاستعانة بذلك بالبرنامج الإحصائي Eviews12 لتحديد مختلف هذه النماذج مع إعطاء القيم الخاصة بالمعيارين المذكورين، كما هو موضح في الشكل الآتي.

الشكل 2: نموذج ARDL الأمثل ضمن 20 نموذج مختار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نستطع من خلال مخرجات هذا الشكل تحديد القيمة الأدنى لمعيار akaike هي التي تتواءم مع أكبر

عمود (لأن القيم سالبة)، والتي تتقاطع مع نموذج ARDL(4, 4,0,4)

- التأكد من وجود علاقة التكامل المتزامن، وذلك باستخدام اختبار F-bounds Test، حيث يسمح لنا هذا الاختبار بمعرفة ما إذا كان هناك تكامل مشترك أم لا، وبعد القيام بهذا الاختبار على النموذج المقدر، كانت نتائجه كالتالية:

الجدول 3: نتائج اختبار F-bounds Test للتأكد من وجود علاقة التكامل المتزامن

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.925422	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

- مقارنة القيمة المحسوبة لاختبار F-bounds Test للتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك، حيث نلاحظ من خلال مخرجات هذا الاختبار أن القيمة الإحصائية ($F - statistic = 6.92$) أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية عند جميع مستويات الثقة، وعليه نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية في المدى البعيد، وهو ما يتيح لنا مواصلة تقدير هذا النموذج .

3.2.3. تقدير معلمات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة المدى بين السلاسل الزمنية قيد الدراسة، قمنا بتقدير معلمات النموذج سواء على المدى الطويل أو القصير بهدف تحليل وتفسير النموذج المقدر من منظور اقتصادي، وفق كما يلي:

أ- تقدير معلمات الأجل الطويل: يمكننا تلخيص نتائج تقدير المعلمات في الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.074763	0.025879	-2.888923	0.0147
X2	0.023172	0.006550	3.537662	0.0047
X3	1.498372	0.644664	2.324267	0.0403
C	0.364610	0.100895	3.613774	0.0041

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ب- تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

لمعرفة مدة عودة التوازن إلى المدى الطويل نتيجة اختلال المدى القصير نستخدم نماذج تصحيح

الخطأ، والجدول التالي يوضح نتائج تقدير معلمات المدى القصير.

الجدول 5: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(4, 4, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/28/23 Time: 12:37
Sample: 1992 2022
Included observations: 27

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.763935	0.192983	3.958561	0.0022
D(Y(-2))	0.239428	0.131303	1.823479	0.0955
D(Y(-3))	-0.193521	0.058981	-3.281085	0.0073
D(X1)	0.052444	0.045437	1.154219	0.2729
D(X1(-1))	0.105195	0.051471	2.043755	0.0657
D(X1(-2))	0.102621	0.047305	2.169337	0.0528
D(X1(-3))	0.145175	0.046971	3.090758	0.0103
D(X3)	0.806927	0.987390	0.817232	0.4311
D(X3(-1))	2.218104	0.980709	2.261736	0.0450
D(X3(-2))	-2.236393	0.967764	-2.310887	0.0412
D(X3(-3))	3.206784	0.984479	3.257341	0.0076
CoIntEq(-1)*	-1.722834	0.250718	-6.871593	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من هذا الجدول أن قيمة وإشارة معامل تصحيح الخطأ السالبة ومعنوية وتساوي

(1.722834)، وهذا أن الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها آليا خلال 6 أشهر و9

أيام، بعد حدوث الخلل.

3.3 اختبارات التشخيص للنموذج المقدر

تستخدم هذه الاختبارات لمعرفة ما إذا كان النموذج المقدر في دراستنا لا يعاني من المشاكل القياسية (مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة التجانس)، لأن وجود مثل هذه المشاكل يؤدي بنا إلى وجود تقدير زائف ، وفي هذا الصدد نعلم على العديد من الاختبارات نوجز أهمها فيما يلي:

1.3.3 إختبار لارتباط الذاتي للأخطاء

نعتمد في هذا الصدد على إختبار breusch-godfrey، للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، في النموذج المقدر المقدر، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول 6: نتائج اختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي لبواقي التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.282375	Prob. F(2,9)	0.7604
Obs*R-squared	1.594214	Prob. Chi-Square(2)	0.4506

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال إستقراءنا لنتائج هذا الجدول نجد أن القيمة المحسوبة لإختبار فيشر (F-statistic=0.28)

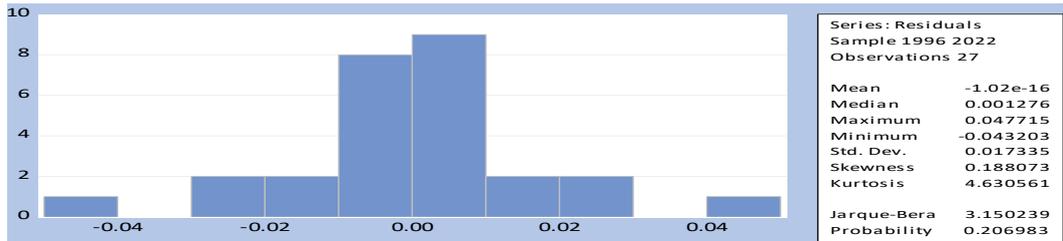
أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير.

2.3.3 التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

يتم الاعتماد اختبار Jarque-Bera، في هذا الصدد لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي،

وكانت نتائج هذا الاختبار ممثلة في الشكل التالي:

الشكل 3: نتائج اختبار Jarque-Bera على بواقي تقدير



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتجلى لنا من نتائج هذا الاختبار، أن النموذج المقدر يتبع توزيع طبيعي، وذلك لان احتمالية إختبار Jarque-Bera (تساوي 0.2069) أكبر من 5% .

3.3.3 إختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ

يتيح لنا هذا الاختبار لمعرفة ا تجانس تباين الخطأ، أي لتحديد ما إذا كان تباين الخطأ العشوائي ثابتاً أم لا، لذلك نستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن مشكلة تجانس التباين. للتأكد من صحة فرضية تجانس تباين الأخطاء نستخدم إختبار Breusch-Pagan-Godfrey، كما يبينه الجدول التالي.

الجدول 7: نتائج إختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.944621	Prob. F(15,11)	0.5512
Obs*R-squared	15.19992	Prob. Chi-Square(15)	0.4371
Scaled explained SS	4.579761	Prob. Chi-Square(15)	0.9951

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

بما أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أقل من القيمة الجدولة عند معنوية 5% فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ للنموذج المقدر.

4.3.3 إختبار Ramsey Reset

نستعين بنتائج مخرجات هذا الاختبار لمعرفة قبول الشكل الدالي للنموذج المقدر، وتمثلت نتائج هذا الاختبار في :

جدول 8: نتائج إختبار Ramsey Reset

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: Y Y(-1) Y(-2) Y(-3) Y(-4) X1 X1(-1) X1(-2) X1(-3) X1(-4) X2 X3 X3(-1) X3(-2) X3(-3) X3(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.256808	10	0.2374
F-statistic	1.579566	(1, 10)	0.2374
Likelihood ratio	3.959737	1	0.0466

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

إستنادا إلى قيمة فشر الموضحة في الجدول أعلاه، فإنه يمكن قبول الشكل الدالي المعبر عنه في دراسة

العلاقة بين السياسة النقدية ومستويات السلامة المصرفية.

5.3.3 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

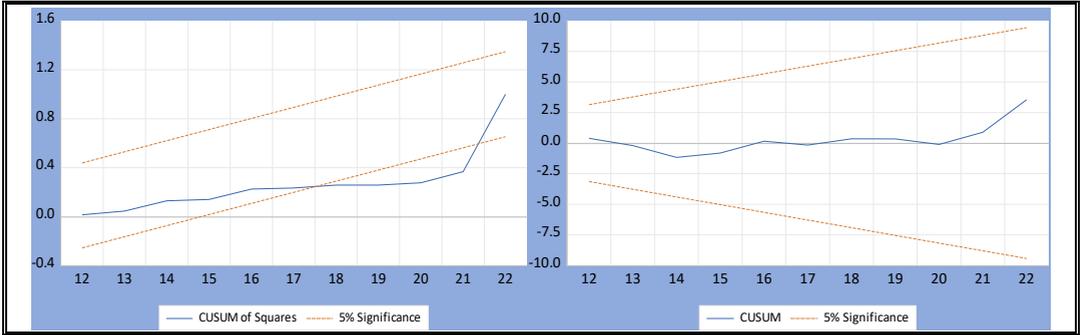
لمعرفة استقرار الهيكل للنموذج المقدر نستعين باختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة

(Cusum)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cusum Of Squares)، وبعد تقدير هذا

الإختبار إتضح لنا من خلال الشكل رقم (4) أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL مستقرة هيكليا عبر

الزمن، وذلك نتيجة وقوع الشكل لإحصاء لهذين الاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل 4: مجموع التراكمي للبواقي والمجموع المربع التراكمي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

4. تحليل النتائج ومناقشتها

انطلاقا من نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل الموضحة في الجدول رقم (4) يمكن كتابة معادلة

الانحدار كمايلي:

$$Y = 0.364610 - 0.074763X_1 + 0.023172X_2 + 1.498372X_3$$

- بينت نتائج معادلة الانحدار أن الفرضية الأولى صحيحة، وذلك لأن انخفاض السيولة المحلية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة مؤشر السلامة المصرفية بـ 0.0747636 وحدة، وبما أن الاستقرار المالي (السلامة المصرفية) هو مضمون من قبل بنك الجزائر ضمن مهامه الرئيسية المنصوص عليها في المادة 35 من الأمر 04-10 المتعلق بالنقد والقرض، أين أصبح بنك الجزائر يتبنى مقاربة الاحتراز الكلي في الإشراف والتنظيم المصرفي (بوبر، 2022، الصفحات 34-35)، لذا فإن استخدام السياسة النقدية الانكماشية المعبر عنها بالكتلة النقدية/ الناتج المحلي يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم السيولة المصرفية (Pham, Thanh, & Loan Quynh, pp. 1-17) بصفة عامة وسيولة بنك البركة بصفة خاصة، فانخفاض حجم السيولة من شأنه أن يقلل من توسع حجم لاستثمارات البنوك الإسلامية، مما يعني تخفيض حجم المخاطرة، وبالتالي تخفيض حجم الأصول المرجحة بالمخاطرة، وهذا ما يؤدي تعزيز مستويات السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري.

- يتضح من خلال معادلة الانحدار على قبول الفرضية الثانية، وذلك تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية ممثلا في لاستقرار الأسعار يساهم في تحقيق السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري بـ 0.02317 وحدة، لتفسير ذلك نستند إلى دراسة (الشوربجي، 2006، صفحة 68) أن القطاع المالي والمصرفي سوف لن يتدهور طالما كان معدل التضخم أقل من معدل الحرج للتضخم المقدر بحوالي 8%، كما أن دراسة (يسرنة حبيب الله، 2019، صفحة 5)، أنه يوجد علاقة طردية بين التضخم وحجم الودائع، أي توسع في نشاط المصرف من جانب الموارد، إلى جانب ذلك أبرزت دراسة (الخزاعلة و الخوالدة، 2015، الصفحات 474-470) أنه يوجد أثر إيجابي لمعدلات التضخم على العائد على الأصول، وعليه يمكن القول أن إتباع بنك الجزائر لسياسة نقدية توسعية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة، ضمن معدل تضخم مستهدف لا يتعدى 8%، يعمل على إرتفاع معدلات التضخم و إرتفاع حجم الودائع لدى البنوك التجارية بما فيها بنك البركة الجزائري، وبما أن المؤسسات الاقتصادية تزداد أرباحها في ظل السياسة النقدية التوسعية، فإنها تسعى إلى توسيع إستثمارتها عن طريق التمويل المصرفي، لذلك يتم تعبئة هذا التمويل عن طريق الزيادة الحادّة

في حجم الودائع، ما يعني إرتفاع ربحية البنك وتدعيم الأموال النظامية، وبالتالي تحسن في السلامة المصرفية له.

- كما أفضت نتائج معادلة الانحدار على التأكيد الفرضية الثالثة، حيث أنه كلما ازدادت كفاءة إدارة المصرف في استثمار الأمثل لأصولها والمعبّر عنه بمعدل العائد على الأصول بوحدة واحدة تزداد مستويات السلامة المصرفية بـ 1.4983 وحدة وهذا ما يتوافق مع دراسة (عمي السعيد، 2016، صفحة 188) (بلغالم، 2019)، حيث أن زيادة ربحية المصرف قد تساعده في تعزيز تكوين الاحتياطات الموجهة لتغطية المخاطر غير المتوقعة، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز مستويات السلامة المصرفية.

5. خاتمة:

فرض تنوع المخاطر التي تعرفها الساحة المصرفية على مسؤولين السلطات الإشرافية إلى الاهتمام بوضع معايير رقابية تسعى من خلالها مراقبة وضبط العمل المصرفي وفقا للمتطلبات التي أمثلتها الهيئات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، وذلك بغية تحقيق نظام مصرفي آمن وسليم قادر على امتصاص المخاطر.

أفادتنا دراسة أثر السياسة النقدية لبنك الجزائر على السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 1992-2022 الخروج بالنتائج التالية:

- أصبح هدف الاستقرار النقدي والمالي متلازمين في السياسة النقدية لبنك الجزائر مثلما أبرزته المواد المواد 33 و35 و47 من القانون رقم 09-23 المؤرخ في جوان 2023 من القانون المصرفي، ويضمن الاستقرار المالي على الصعيد الكلي من خلال السياسة الاحترازية الكلية حسب نص المادة 155 من نفس القانون، وبذلك فإن بنك الجزائر بات يتولى مهمة إدارة السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية؛

- تعمل السياسة النقدية من خلال أهدافها الوسطية إلى التأثير في السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري؛
- تتأثر مستويات ا لسلامة المصرفية بالإدارة الداخلية للمصرف؛

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ينبغي على بنك الجزائر الاستناد إلى معايير مقررات لجنة بازل في بناء السياسة النقدية لتحقيق السلامة المصرفية والاستقرار المالي؛
- تتأثر سلامة بنك البركة الجزائري، بإتباع السياسة النقدية المتبعة، لذا تفرض خصوصية العمل المصرف تطبيق سياسات احترازية كلية خاصة بما لأجل تحقيق السلامة المصرفية فيها، تستوعب طبيعة ونماذج أعمالها وكذا الضوابط الرقابية الخاصة بالإشراف على العمل المصرفي؛
- ينبغي لبنك الجزائر من وضع سياسة احترازية فعالة لتحقيق السلامة المالية للبنوك الجزائرية، ودعم السياسة النقدية لتحقيق هدف الاستقرار الأسعار؛
- يتعين على بنك الجزائر إتباع منهج نقدي تتمثل أولويته في تحقيق الاستقرار الأسعار؛
- يتعين على بنك الجزائر الأخذ بعين الاعتبار تأثير السياسة النقدية على مستويات مخصصات البنوك، واخذ ذلك في السياسة الرقابية المنتهجة من قبله؛
- ينبغي بلوغ هدف تنويع الاقتصادي مع إتباع بنك الجزائر للسياسة النقدية التوسعية.

6. المراجع:

- Abbate, A., & Dominik, T. (2023). Optimal monetary policy with the risk-taking channel. *European Economic Review*, Vol 152, 1-12.
- Benjamin M, T., Marcela, T. L., & Daniel O, C. (2013). Financial Stability and Monetary Policy – The case of Brazil. *Banco Central do Brasil*, Vol 67(N 4), 341-441.
- BonÖm, D., & Soares, C. (2018). The risk-taking channel of monetary policy – exploring all avenues. *Journal of money, credit and banking*, Vol 50 (N 7), 1507-1571.

- Caldas Montes, G., & Tavares Pe, G. B. (2014). Risk-taking channel, bank lending channel and the “paradox of credibility”: Evidence from Brazil. *Economic Modelling* , Vo 39, 82-94.
- Cecchetti, S. G., & Kohler, M. (2014). When Capital Adequacy and Interest Rate Policy Are Substitutes (And When They Are Not). *International Journal of Central Banking* , Vol 10(N 3), 205-231.
- Claudio, B., & Haibin, Z. (2012). Capital regulation, risk-taking and monetary policy: A missing link in the transmission mechanism? *Journal of Financial Stability* , Vol 8(N 4), 236-251.
- Claudio, O. d., Gabriel, C. M., & José Américo, P. A. (2016). How does capital regulation react to monetary policy? New evidence on the risk-taking channel. *Economic Modelling* , Vol 56, 177-186.
- Elsayed, A. H., Naifar, N., & Nasreen, S. (2023). Monetary Policy Reaction: Evidence From The GCC Contries. *The Quarterly Review of Economics and Finance* , Vol 87, 396-405.
- Fabiani, A., López Piñeros, M., & José, L. (2022). Capital controls, domestic macroprudential policy and the bank lending channel of monetary policy. Vol 139, 1-32.
- Ignazio, A., & Ester, F. (2013). Capital regulation and monetary policy with fragile banks. *Journal of Monetary Economics* , Vol 60 (N 3), 311-324.
- Martin, T., & Lorenzo, M. (2020). Monetary policy and Financial Stability In Emerging Market Economies. *Latin American Journal of Central Banking* , Vol 1 (N 1-4), 1-8.
- Pham, H. S., Thanh, L., & Loan Quynh, T. N. Monetary Policy and Bank Liquidity Creation: Does Bank Size Matter? *International Economic* , Vol 35 (issue 2).

Yiping, H., Xiang, L., & Wang, C. (2021). What does peer-to-peer lending evidence say about the Risk-Taking Channel of monetary policy?, vol 66, 2021. Journal of Corporate Finance , vol 66, 1-35.

أحمد سالم الخزاعلة، و محمد غازي الخوالدة. (2015). اثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الاردنية للفترة 1990-2013. مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد 21 (العدد 1).

حسان بوحسون. (2021). اثر الأدوات الكمية للبنك المركزي في تحديد فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية . الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة حسيبة بن بوعلي.

حمزة بلعالم. (2019). الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل 03 حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية . الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة شلف.

حمزة عمي السعيد. (2016). دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، اطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية.

حميد حسين. (2021). إدارة السياسة النقدية في ظل تغيرات إحتياطي الصرف الأجنبي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة.

سمية حاجي. (2016). دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

علاء عشيط، و علي مكيد. (2017). أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم -دراسة تطبيقية لحالة الاقتصاد الجزائر، للفترة 1990-2015. مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ، المجلد 14 (العدد 2).

كريمة يوسف، و محمد بن بوزيان. (2018). بنك الجزائر وقاعدة تايلور- دراسة قياسية. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد 8 (العدد 1)، 78-95.

كمال النوي. (2013). الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق لمعايير لجنة بازل الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي -دراسة حالة عينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة من 2001-2011، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك. الجزائر : جامعة محمد بوقرة .

محمد عمران. (2015). أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا نموذج مقترح. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، 471.

- مجدي الشوربجي. (2006). أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 8 (العدد 2).
- محمد إلفي. (2014). أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسبية بن بوعلي.
- محمد يسرة حبيب الله. (2019). اثر التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية في السودان، دراسة حالة مصرف المزارع، مذكرة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي.
- محمود مصباح بجمية مصباح. (2008). العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين -دراسة تحليلية، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة. فلسطين: كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.
- مصطفى بوبكر. (2022). أثر التنسيق بين السياسة النقدية وسياسات الاحتراز الكلي على تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 1).
- موسى بوشنب. (2010). إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 أفاق 2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
- نذير الخجا جمانة. (2011). دور الرقابة المصرفي في تحقيق سلامة الوضع المصرفية-الوضع الراهن في سوريا، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد المالي والنقدي. جامعة دمشق.